

مركز حمورابي



Hammurabi

**المشاكل والتحديات الاقتصادية التي يعاني منها العراق
واعتماد الحل الاستثماري كنموذج للمعالجة**

المشاكل والتحديات الاقتصادية التي يعاني منها العراق واعتماد الحل الاستثماري كنموذج للمعالجة

الباحث مقتدى عثمان علي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

20 شباط 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً ، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز ، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

يعد اعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات النفط امر في غاية الخطورة اذا اصبح امرا حتميا , حيث يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي والوحيد للدخل القومي في العراق، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية وعلى اسعار النفط وبالتالي فإن أي تغيير في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي والموازنة الثلاثية قد حدد سعر البرميل 70 دولار وهذا جاء بعد دراسة افتراضية في حين لم يدرس المتغيرات العالمية التي قد تؤثر في صعود وانخفاض سعر البرميل .. في حين قد عانى العراق من مشكلة الفساد وعدم الشفافية في العديد من القطاعات،

وهذا يؤثر على الثقة في النظام الاقتصادي ويقلل من الاستثمارات المحتملة وإهمال واضح من الحكومة في تفعيل سياسة (من اين لك هذا) ومن ثم يتم اللجوء الى سياسة المساءلة والمحاسبة

إضافة الى ما ذكر ان البيئة الأمنية الغير مستقرة تسببت في أزمات وصراعات داخلية لانهاية لها وهذا يؤثر على الاستثمارات والواقع الاقتصادي ويزيد من التكاليف الاقتصادية ويعود ذلك الى ما تخلقه هذه الصراعات من دمار في البنى التحتية .. نقص التمويل حيث يعاني العراق من نقص التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، وهذا يؤثر على النمو الاقتصادي ويزيد من البطالة والفقر وقد تحولت هذه المشكلة الى أزمة شبه الازلية لافتقار الحكومات السابقة الى حلول جوهريه لتعالجها .

بالإضافة الى تدهور القطاع الزراعي والسياحي حيث يعاني القطاع الزراعي في العراق من التدهور والإهمال، وهذا يؤثر على الإنتاجية ويزيد من الاعتماد على الواردات الزراعية أما بالنسبة للقطاع السياحي فإن العراق يمتلك أرضية خصبة للسياحة وبالأخص السياحة الدينية ممكن استثمارها والاعتماد عليها كمورد مساعد مع النفط هذه المشاكل والتحديات تتطلب جهودًا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل .

وبعد الاطلاع على الخطة الاقتصادية للحكومة العراقية ، وجدنا إنها لا تختلف عن سابقتها لكن الاختلاف إن هذه الحكومة تمتلك جدية للتنفيذ وجذب المستثمرين وهذه الخطوات هي بمثابة صعقة قوية للعداء الإقليمي وبناء حجر الأساس من العاصمة والزحف به الى أبعد نقطة في الجنوب لذا السؤال هنا ماهي الخطط او البرنامج لجذب المستثمرين الاجانب ؟

اعتقد الحكومة العراقية تعمل على تعزيز بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز للمستثمرين الأجانب من خلال عدة إجراءات.

- 1- قانون الاستثمار: تم إصدار قانون الاستثمار في العراق لتوفير حماية قانونية وضمانات للمستثمرين الأجانب الهدف من القانون هو تسهيل إجراءات التأسيس والتشغيل وتوفير حوافز ضريبية وجمركية وغيرها للمستثمرين.
- 2- المناطق الاقتصادية الخاصة: تم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في العراق لتشجيع الاستثمار الأجنبي. توفر هذه المناطق بنية تحتية متطورة وتسهيلات للشركات الأجنبية وتوفير بيئة استثمارية مواتية. (يقصد بها المناطق الحرة : - في خور الزبير ، في نينوى ، في القائم ، النفط والغاز في منطقة خور الزبير ، شركات مركز المدينة في بغداد المتخصصة في السيارات)
- 3- الشركات الاستراتيجية: تسعى الحكومة العراقية لتعزيز الشركات الاستراتيجية مع الشركات الأجنبية في مجالات مختلفة مثل النفط والغاز والبنية التحتية والصناعات الأخرى و تتضمن هذه الشركات توفير فرص استثمارية وتحسين التكنولوجيا وتبادل المعرفة.
- 4- مراكز الاستثمار: تم إنشاء مراكز الاستثمار في العراق لتوفير خدمات دعم ومساعدة للمستثمرين الأجانب تقدم هذه المراكز المشورة والمعلومات والإرشاد للمستثمرين وتسهل إجراءات التأسيس والتشغيل .

وبعد هذه الاجراءات من الحكومة العراقية هل تقدم وحوافز وآليات تحفز بها المستثمرين ؟

- بالطبع ، تقدم الحكومة العراقية حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين الأجانب لتشجيع الاستثمار في البلاد ومن بين الحوافز التي يتم تقديمها:
- 1- إعفاء من الرسوم الجمركية: يتم تقديم إعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والآلات والمواد الخام المستوردة للاستخدام في المشاريع الاستثمارية.
 2. إعفاء من الضرائب: يتم تقديم إعفاء من الضرائب على الأرباح المحققة من المشاريع الاستثمارية لمدة تصل إلى 10 سنوات.
 - 3 تخفيضات ضريبية: يتم تقديم تخفيضات ضريبية على الأرباح المحققة من المشاريع الاستثمارية بنسبة تصل إلى 50%.

. إعفاء من الضرائب على الرواتب: يتم تقديم إعفاء من الضرائب على الرواتب المدفوعة للعمال الأجانب الذين يعملون في المشاريع الاستثمارية.

5. تسهيلات بنكية: يتم تقديم تسهيلات بنكية للمستثمرين الأجانب، بما في ذلك القروض بفائدة منخفضة والتمويل الإسلامي.

6. إعفاء من الرسوم الإدارية: يتم تقديم إعفاء من الرسوم الإدارية المتعلقة بإجراءات التأسيس والتشغيل للمشاريع الاستثمارية.

هذه الاجراءات والحوافز التي تقدمها الحكومة الحالية الى بيئة المستثمرين من أجل العمل وكما قال السيد السوداني إن هذا الوقت هو فرصة كبيرة للمستثمرين للقدوم الى العراق وأن السنوات القادمة لا مكان للاستثمار بسبب الازدحام الاستثماري .. لكن هناك مشكلة ثقة ما بين المستثمر والبيئة الامنية الغير مستقرة والفساد المنتشر المقنن .

كيف يتم تجاوز هذه العقبات ..

أن الحوافز الضريبية والجمركية التي تقدمها الحكومة العراقية تلعب دورا هاما في تعزيز الاستثمار في البلاد ومع ذلك، يجب أن ندرك أن التحديات الأمنية والسياسية التي تشهدها البلاد قد تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب.

على الرغم من ذلك، فإن الحكومة العراقية تعمل بجد لتحسين البيئة الاستثمارية وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين وتم اتخاذ إجراءات لتعزيز الأمن والاستقرار في البلاد، وتحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

علاوة على ذلك، فإن العراق يتمتع بموارد طبيعية غنية وفرص استثمارية في قطاعات متنوعة مثل النفط والغاز، والبنية التحتية، والزراعة، والسياحة والصناعات الأخرى. هذه الفرص قد تجذب المستثمرين الأجانب الذين يرغبون في استغلال الإمكانيات الاقتصادية في البلاد. بالتالي، يمكن أن تكون الحوافز الضريبية والجمركية عاملاً مهماً في جذب المستثمرين الأجانب إلى العراق، ولكنها ليست العامل الوحيد. يجب أن تتوفر أيضاً الاستقرار الأمني والسياسي، والبنية التحتية المناسبة، والقوانين واللوائح الواضحة والشفافة لضمان نجاح الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



[hcrsiraq](https://www.facebook.com/hcrsiraq)



[hcrsiraq](https://www.twitter.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

